الثلاثي انه على الرغم من اختلاف المواقف ازاء هذه القمة،أن الاهتمام بها كان منصبا على مدى علاقة هذا الحدث بالدور الاميركي اكثر من اي جانب آخر . واما فيما يتعلق بأهمية الحدث فان اي طرف من الأطراف لم يحاول التقليل من اهميته ، وخاصة الطرف الذي وقف ضده بكل حدة ــ وحتى هستيرية ــ وهو الطرف الاسرائيلي . وانصب الاهتمام بالدور الاميركي على محاولة تفسير لقاء فيينا في احد اتجاهين : إما تفسيره بانه ثغرة فلسطينية ــ بمساعدة اوروبية ــ في جدار سياسة « كامب ديفيد » الاميركية ؛ وإما تفسيره بانه ثغرة اميركية ــ بمساعدة اوروبية ــ في جدار المعارضة العربية لسياسة « كامب ديفيد » .

وكان من ابرز الاعتبارات التي حلها التفسير الأول،هو الذهاب الى ان تغييرا جذريا قد طرأ على موقف دول اوروبا الغربية ، وخاصة دول منظمة « الدولية الاشتراكية » تجاه القضية الفلسطينية، ابتعد بها عن التأييد الكامل غير المشروط لاسرائيل وسياساتها . فالدولية الاشتراكية التي اعتبرت في العام ١٩٧٥ « ان الصهيونية هي حركة التحرر القومية للشعب اليهودي » هي التي قالت على لسان برونو كرايسكي في لقاء فيينا الثلاثي : ان « الرئيس عرفات » هو المتحدث الشرعي الحقيقي باسم الفلسطينيين . وان كل الفلسطينيين ملتزمون بمنظمة التحرير الفلسطينية . وان هناك امرا واقعا هو ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الآن مثلما كانت الجزائر قبل الاستقلال . فضلا عن ان التغيير في سياسة « الدولية الاشتراكية » هو اشمل من موقفها من فلسطين والصراع العربي ــ الاسرائيلي .

اما ابرز الاعتبارات التي حملها التفسير الثاني فهو القول بأن ماضي « الدولية الاشتراكية » ينطوي على صفحات ، بل فصول بأكملها ، من التأييد الشامل لاسرائيل والتبعية شبه المطلقة للولايات المتحدة ، مما يصعب معه التصديق بقيام هذه المنظمة بدور في قضية تقدمية تحريرية كقضية الشعب الفلسطيني .

على ذلك فانه فوق كل الاختلافات في تقييم حدث قمة فيينا الثلاثية بين عرفات وكرايسكي وبرانت،لابد ان نلاحظ ان النقطة المحورية التي كانت الموضوع الأساسي لهذه القمة ، وللدوي الاعلامي الذي انفجر نتيجة لمجرد انعقادها ،كانت هذه نقطة الدولة الفلسطينية . وان هذه النقطة قد اكتسبت اهتماما على الصعيد الدولي ذا حجم لم يسبق ان اكتسبته قبل هذا اللقاء .

□ الحديث عن اعتراف اوروبي غربي (جماعي او افرادي) بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني يصب في مجرى الدولة الفلسطينية .

□ الحديث عن تعديل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ او عن قرار بديل جديد يحول « تناول القضية من « اللاجئيين الفلسطينيين » الى « الشعب الفلسطيني » يصب بدوره في مجرى الدولة الفلسطينية .

□ الحديث بعد ذلك عن مبادرة اوروبية جديدة لكسر الجمود الذي انتهت اليه الموقف بعد « كامب ديفيد » وبعد المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية بالضرورة في مجرى الدولة الفلسطينية .

واذا تتبعنا صوت قمة فيينا الثلاثية من بداية ، وكذلك ردود الفعل التي أحدثها والتفسيرات المتباينة التي قيلت فيه فاننا نخرج الى النتيجة نفسها ، وهي ان مسألة الدولة الفلسطينية قد فرضت نفسها على الساحة الدولية باعتبارها ــ مهما اختلفت التصورات حول طبيعتها وحدودها وشروطها ــ المدخل الوحيد الممكن الى الخروج من ازمة الشرق الأوسط وتحاشي كافة أشكال العواقب التي يمكن ان تنتج عن بقائها وتفاقمها .

وصل ياسر عرفات الى فيينا في اول زيارة له الى احدى دول الغرب،منذ خطابه في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ (٨/٦) لاجراء محادثات مع برونو كرايسكي وفيلي برانت . ولوحظ على الفور ان كرايسكي مستشار النمسا (أي رئيس حكومتها) كان في استقباله في المطار . ولوحظ بعد ذلك ان عرفات استقبل وعومل وذكر اسمه طوال فترة المحادثات وفي المؤتمر الصحفي الذي انهى الزيارة ،بوصفه «رئيس دولة » . وهي ملحوظة لها دلالتها السياسية ــ لا البروتوكولية فقط ــ بالنسبة لموقف النمسا والدولية الاشتراكية على الاقل تجاه منظمة التحرير الفلسطينية . ويتضح من بيان أصدرته وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » (٧/٧) ان كرايسكي بعث الى عرفات يدعوه الى النمسا للبحث في امكانية مساهمة الدولية الاشتراكية ــ ومن خلالها الدول الاوروبية التسع (أعضاء السوق الاوروبية المشتركة) في التسوية في الشرق الأوسط . وقد عرضت هذه الرسالة على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،حيث تمت دراسة موسعة للدورالاوروبي، المعبر عنه في البيانات الصادرة عن الدولية الاشتراكية وعن دول السوق المشتكة ، وقد لاحظت اللجنة التنفيذية ان المواقف الجديدة الاوروبية تسمح بالزيارة ، لاجراء حوار صريح ومفتوح حول الدور الأوروبي المطلوب للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

في اليوم نفسه (٧/٧) صرح كرايسكي بان اجتماعه في تلك اليوم مع عرفات « لذا اعتقادي بانه بالصبر والادرك السليم سيكون من الممكن التوصل الى حل سلمي في تلك المنطقة من العالم ، وبأنه سيتيح التوصل الى حلول لمسألة الشرق الأوسط شرط الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .